

جغرافية الانتخابات البرلمانية في العراق لعام (٢٠١٠)

دراسة في الجغرافية السياسية

د. سفين جلال فتح الله

جامعة كويه/كلية العلوم الاجتماعية

المستخلص:

أن جغرافية الانتخابات بما تحتويه من دراسات في الأنماط الانتخابية والسلوك الانتخابي قد أضافت بعداً جديداً للجغرافية السياسية بشكل خاص وللجغرافية بشكل عام . فجغرافية الانتخابات هي جزء أساسي من الجغرافية السياسية وذلك من منطلق دراسة وتحليل الانتخابات التي تمثل إحدى الوسائل التي يكن عن طريقها توضيح الاختلافات المكانية وتفسير المسببات والنتائج المكانية للعملية السياسية.

وكون العملية الانتخابية من أهم صور المشاركة السياسية والتي تمكن أفراد المجتمع من اختيار ممثلهم وحكامهم ومن ثم المساهمة في صنع القرار السياسي بصورة غير مباشرة، ولكون الانتخابات البرلمانية في العراق هي الأهم من حيث الطابع التنافسي بين الأحزاب والقوى السياسية وأكثر جاذبية لاهتمام الناخبين جاءت هذه الدراسة لتوضيح أبعاد تطور العملية الانتخابية في العراق وذلك من خلال التعمق في مفاصل تلك العملية وخاصة أنتخابات ٢٠١٠ من النظم الانتخابية الى توزيع الدوائر الانتخابية وتأثير العوامل الجغرافية (الطبيعية والبشرية) على ذلك التوزيع الى نسبة التصويت الى تحليل للقوائم الفائزة وتأثيرها بالواقع العراقي مستنداً في ذلك النتائج والتحليل على الأرقام والإحصاءات الرسمية الصادرة عن المفوضية العليا المستقلة للانتخابات في العراق.

المقدمة:

شهدت الجغرافيا السياسية تطوراً كبيراً في أساليب البحث الجغرافي ومنهجها العلمي بحيث أثرت هذا التطور على اتجاه وأهداف وطرق معالجة الجغرافية السياسية للموضوعات المختلفة، مما أفرزت اتجاهات بحثية جديدة، بحيث تعد الجغرافية الانتخابية فرع من تلك الفروع الجديدة للجغرافيا السياسية والذي يتناول العوامل الجغرافية المؤثرة على العملية الانتخابية عن طريق عرض خصائص العملية الانتخابية ومشكلاتها من كافة جوانبها من

توزيع المقاعد وترسيم الدوائر الانتخابية والعوامل الجغرافية المؤثرة على العملية الانتخابية مع دراسة القوى السياسية ومدى تأثيرها على الناخبين .

وفي العراق الذي تعد انتخابات أعضاء مجلس النواب هي الأهم من بين الانتخابات، حيث تشهد طابع التنافس بين الأحزاب والكتل السياسية وهي الأكثر جاذبية لاهتمام الناخبين وعليه فإن الهدف من هذه الدراسة هو تقييم انتخابات ٢٠١٠ البرلمانية في العراق والتعرف بأهم الاسس والقواعد والاجراءات التي قامت عليها هذه الانتخابات وذلك من خلال:

--أبراز دور الجغرافية السياسية وأتجاهاتها المعاصرة في دراسة ووصف وتحليل مكانة صنع القرار السياسي (الانتخابات) والعوامل الجغرافية السياسية المؤثرة فيها .

--الكشف عن طبيعة العملية الانتخابية في العراق ومدى تأثير نتائجها على الواقع السياسي و الاقتصادي والاجتماعي.

--التعرف على الأحزاب والقوى السياسية الموجودة على الساحة العراقية ومدى تأثيرها على السلوك التصويتي للناخبين.

ولكون الفرضية تعد مدخلاً علمياً لدراسة مشكلة موضوع الدراسة والتوصل الى نتائج حولها فانه يمكن صياغة فرضية الدراسة على النحو التالي:

-أحدثت انتخابات آذار/ ٢٠١٠ البرلمانية في العراق تغيراً جزئياً في الخارطة السياسية وفي توزيع القوة بين الأحزاب والكتل السياسية.

-أخذت ظاهرة الطائفية والعرقية مساحة واسعة من الساحة السياسية والانتخابية أبتداءً من تشكيل القوائم الانتخابية وأنتهاءً بالسلوك التصويتي للناخبين.

-أفسحت هذه الانتخابات فرصاً أفضل لحرية اختيار الناخبين من خلال القائمة المقترحة.

و أن سبب اختيارهذا الموضوع يعود الى:

-قلة الدراسات التي تناولت الانتخابات و العملية الانتخابية في العراق بصورة عامة ومن منظور جغرافي بصورة خاصة.

-وجود مرحلة حراك سياسي في العراق في الفترة الحالية مما استوجب الدراسة .

-توافر البيانات الانتخابية على مستوى العراق ككل وعلى مستوى المحافظات بشكل خاص.

وبناءً على ذلك سوف نتناول في هذه الدراسة ابعاد العملية الانتخابية لاختيار أعضاء مجلس النواب والتحليل الجغرافي للدوائر الانتخابية وعملية توزيع المقاعد والتصويت ، وسوف يكون المجال الزمني للدراسة انتخابات آذار ٢٠١٠ البرلمانية العراقية. استخدمت في هذه الدراسة المنهج الاصولي على ماهية الانتخابات والجغرافية الانتخابية مع المنهج التاريخي لدراسة تطور العملية الانتخابية في العراق فضلاً عن المنهج التحليلي وذلك لتحليل البيانات الاحصائية و اعطاء صورة واضحة عن نتيجة تلك الانتخابات.

ومن أجل الوصول الى اهداف الدراسة قسمناها الى أربع مباحث رئيسية حيث تناول المبحث الاول التعريف بالانتخابات والجغرافية الانتخابية من خلال توضيح المفاهيم المتصلة بهذه العملية ،في حين تناول المبحث الثاني تطور العملية الانتخابية في العراق وتناول المبحث الثالث العوامل الجغرافية المؤثرة على الانتخابات العراقية وتناول المبحث الرابع التنظيم المكاني للانتخابات العراقية ، هذا فضلاً عن مجموعة من الاستنتاجات وقائمة بمصادر الدراسة.

١-١-١: ماهية الانتخابات وطبيعتها.

يقوم مفهوم الانتخابات بصفة عامة على أدلاء مجموعة من المواطنين تتوافر فيهم الشروط اللازمة لممارسة حق الانتخاب باصواتهم لصالح المرشحين الذي يحظون بتأييد ضمن عملية منظمة وفي أحد أنظمة الاقتراع المعتمدة دولياً(١).

فالانتخابات من الوسائل المهمة في التداول السلمي للسلطة وهي وسيلة حضارية متطورة تمارسها اغلب الشعوب والامم المتقدمة، و الانتخابات لغوياً تعني الاختيار والانتقاء (وأنتخبَ واختاره) (٢) . أما اصطلاحاً فيقصد به الوسيلة الديمقراطية لاسناد السلطة(٣). اما بمفهومها العام فتعني الانتخابات بكل بساطة الحقوق المكفولة للمواطن في الدولة التي تجري فيها الانتخابات (بموجب قانون صادر) حرية اختيار من يتحدث نيابة عنه كمواطن أكان فرداً او جماعة في البرلمان ويتم ذلك وفق طرق وأساليب يحددها

قانون خاص يسمى قانون الانتخابات ، حيث يتم بموجبه تحويل الاصوات المدلى بها في الانتخاب العام الى مقاعد مخصصة للأحزاب والأشخاص الفائزين ضمن العملية الانتخابية. وعليه يمكن تعريف العملية الانتخابية على أنها مجموعة من الإجراءات والاعمال القانونية والمادية التي تؤدي بصورة رئيسة الى تعيين الحكام والممثلين من قبل افراد الشعب ، وهي بهذه الصفة حق من الحقوق السياسية للمواطن وتدخل في أطار القوانين السياسية أو أكثر تحديداً ضمن قانون الانتخابات الذي يتكون من جملة من القواعد غايتها تحديد صفة الناخب وأختيار النظام الانتخابي المتبع ثم تنظيم مسار الاقتراع(٤) .

ومن هنا يعد المواطنون هم مصدر الشرعية للسلطة السياسية ، فمن يمسك بالسلطة هو من أختيار الأفراد بمعنى تتعلق مصائر جميع السياسين بيد الناس كون تغير السلطة في أيديهم.

تستند الانتخابات بشكل عام على عدة ركائز أساسية هي حق الاقتراع العام لكل الناخبين البالغين والذين لهم حق ممارسة الحقوق السياسية (منها الانتخابات) ودورية الانتخابات وانتظامها وعدم حرمان أي جماعة في تشكيل حزب سياسي ومن الترشيح للمناصب السياسية وحق التنافس على كل مقاعد المجالس التشريعية وحرية ادارة الحملات الانتخابية وحرية المرشحين من عرض ارائهم وقدراتهم وفرز الاصوات واعلانها بشفافية وكذلك تمكين الفائزين من مناصبهم السياسية حتى وقت الانتخابات اللاحقة(٥).

١-٢: مفهوم النظام الانتخابي:-

يعرف النظام الانتخابي بأنه الآلية التي تستخدم لترجمة الاصوات المدلى بها الى مقاعد ، وهو الذي بواسطته نستطيع تحديد نتائج انتخابات معينة وهو يركز على الصيغة الانتخابية وطريقة الاقتراع وحجم الدائرة الانتخابية(٦).

ففي مفهومها الأساسي تعمل النظم الانتخابية على ترجمة الأصوات التي يتم الإدلاء بها في الانتخابات إلى عدد المقاعد التي تفوز بها الأحزاب والمرشحين المشاركين بها. أما المتغيرات الأساسية فتتمثل في المعادلة الانتخابية المستخدمة (هل يتم استخدام إحدى نظم التعددية/الأغلبية، أو النسبية، أو المختلطة أو غيرها، وما هي المعادلة الحسابية التي تستخدم لاحتساب المقاعد المخصصة لكل فائز)، وتركيب ورقة الاقتراع هل

يصوت الناخب لمرشح واحد أو لقائمة حزبية، وهل بإمكانه التعبير عن خيار واحد أو مجموعة من الخيارات)، كما وأن تصميم النظام الانتخابي يؤثر في مجالات أخرى من قوانين الانتخابات: فاختيار النظام الانتخابي له تأثيره على طريقة تحديد الدوائر الانتخابية، وكيفية تسجيل الناخبين، وكيفية تصميم أوراق الاقتراع، وكيفية فرز الأصوات، بالإضافة إلى العديد من الجوانب الأخرى للعملية الانتخابية.

ومن خلال النظم الانتخابية تفرض المؤسسات السياسية قواعد اللعبة التي تحكم ممارسة الديمقراطية، ففي تحويل الاصوات المدلى بها في انتخاب عام الى مقاعد برلمانية يمكن أن يترك اختيار النظام الانتخابي أثراً حاسماً في الشخص الذي سينتخب وفي الحزب الذي سيتولى السلطة، حتى حين يحصل حزبا على عدد مماثل من الاصوات فان نظاماً انتخابياً معيناً قد يعطي الأفضلية في هذه الحالة الى حكومة ائتلافية في حين قد يمنح نظام آخر حزباً واحداً سيطرة الاكثرية (٧).

ويمكن ان نلخص أنواع النظم الانتخابية التالية (٨):

- الانتخاب المباشر وغير المباشر: ويكون الانتخاب مباشراً عندما يقوم الناخبون بانتخاب النواب من بين المرشحين مباشرة (وهو مايسمى بالانتخاب على درجة واحدة) ، أما الانتخاب غير المباشر فهو الذي يتم فيه الانتخاب على درجتين حيث يقوم الناخب بانتخاب مندوبين ليقوم هؤلاء المندوبون بعد ذلك بمهمة انتخاب اعضاء البرلمان او الحكام.
- الانتخاب الفردي والانتخاب بالقائمة : يكون الانتخاب فردياً عندما يتم تقسيم الدولة الى عدة دوائر انتخابية صغيرة لعدد النواب المراد انتخابهم بحيث يكون لكل دائرة انتخابية نائب واحد ولايجوز للناخبين ان ينتخبوا اكثر من مرشح واحد. أما الانتخابات بالقائمة فهو النظام الذي يميل الى تقليص الدوائر الانتخابية مع تخصيص عدد من المقاعد لكل دائرة مختلفة عن الدوائر الاخرى وفقاً لعدد الذي يحدده قانون الانتخابات ويمكن الاخذ بالقائمة المغلقة عندما يطلب من الناخبين التصويت على القائمة كلها دون تغير (كما في انتخابات ٢٠٠٥).

- نظام الانتخاب بالاغلبية ونظام التمثيل النسبي: وهذان النظامان يتعلقان بنتيجة الانتخاب وليس باجراء التصويت ، فنظام الاغلبية يقوم على مبدأ أساس ضمان فوز المرشحين ممن حصلو على أغلبية الاصوات في الدائرة الانتخابية ، أما نظام التمثيل النسبي فيرتبط بأسلوب الانتخاب بالقائمة ذلك انه لا يمكن تطبيقه إلا في ظل القائمة الانتخابية. ففي هذا النظام تقوم الهيئات أو الأحزاب المتنافسة بإعداد قوائم انتخابية تضم أسماء المرشحين التابعين لها، ويجري طرحها أمام الناخبين للتصويت عليها كقوائم كاملة. وتحصل كل قائمة على عدد من المقاعد يساوي نسبة الأصوات التي حصلت عليها. فإذا حصل حزب ما على ٣٠ % من الأصوات الصحيحة المشاركة فإنه يحصل على ٣٠ % من مقاعد البرلمان الذي تم انتخابه، ويعد نظام التمثيل النسبي صالحاً لتمثيل الاقليات والاحزاب الصغيرة في المجالس النيابية.

ويجب الإشارة هنا الى ان اختيار أي نوع من النظم الانتخابية يجب ان يأخذ في

الحسبان الاهداف التالية(٩):-

- ضمان قيام برلمان ذي صفة تمثيلية.
 - التأكيد من أن الانتخابات هي في متناول الناخب العادي وانها صحيحة.
 - تعزيز شرعية السلطة التشريعية والسلطة التنفيذية وتشجيع قيام حكومة فعالة.
 - تنمية حس المسؤولية لدى الحكومة والنواب المنتخبين.
 - تشجيع التقارب داخل الاحزاب السياسية.
 - بلورة معارضة برلمانية.
- على العموم أن ما يخص الانتخابات البرلمانية العراقية (آذار/ ٢٠١٠) فقد جرت هذه الانتخابات بموجب نظام مشترك تضمن في طياته نظام انتخاب القائمة ونظام الانتخاب الفردي ، حيث كان بإمكان الناخب ان يصوت للقائمة الواحدة ولمرشح واحد في ان واحد داخل هذه القائمة ، وكان النظام ميالاً أكثر الى نظام القائمة ، ولكن يجب الإشارة هنا الى ان صوت الناخب كان يهمل اذا صوت للمرشح دون ان يصوت للقائمة ، وبالعكس فلم يهمل صوته اذا صوت للقائمة ولم يصوت للمرشح ، والنظام المستخدم لحساب النتائج كان نظام الاغلبية البسيطة مع نظام التمثيل النسبي.

١-٣- الدوائر الانتخابية:

تعتبر الدوائر الانتخابية إحدى صور التنظيم المكاني للمجتمع ، فهي تقسيمات إدارية يقصد بها تعيين حدود لكل منطقة جغرافية أو إدارية داخل إقليم الدولة بصورة واضحة حتى يتسنى تمثيل كافة السكان في البرلمان بعدد من النواب بشكل يتناسب وحجم القوة التصويتية لكل منطقة(١).

بمعنى تقسيم إقليم الدولة الى مساحات جغرافية معينة يراعى فيها نسبة أفراد الشعب ، وبذلك لاتخرج الدوائر الانتخابية عن كونها وحدة انتخابية قائمة بذاتها يتيح فيها المشرع للأفراد المقيدون بجدولها الانتخابي انتخاب ممثل لها أو أكثر للبرلمان.

فالدوائر الانتخابية رغم كونها مرحلة من مجموعة المراحل الموصلة الى العملية الانتخابية فهي أيضاً يمكن ان تكون مدخلاً لاهدأ مبدأ المساواة في التصويت أن لم تراعى الجهة المختصة عند تقسيم الدولة الى دوائر بأن يكون عدد الناخبين يمثلهم نائب واحد في البرلمان مساوياً لعدد الناخبين في كل دائرة.

ومن هنا فمن الضروري ان تراعى المعايير التالية عند التقسيم الجغرافي للدوائر الانتخابية لتكون العملية عادلة وشفافة(١):-

١- الصفة التمثيلية:- أي أن تحدد الدوائر الانتخابية على نحو يتيح للناخبين أماكن

انتخاب المرشحين الذين يمثلونهم حقاً، وهذا يعني ان حدود الدوائر الانتخابية يجب ان ترسم قدر الامكان تبعاً لوحدية المصالح.

٢- المساواة بين عدد الناخبين:- يجب ان يتم التقسيم الانتخابي على نحو يؤمن

المساواة بين الدوائر من حيث عدد السكان ، فالفوارق السكانية الكبيرة بين دائرة واخرى تتعارض مع مبدأ الديمقراطية بالذات كونها تمنح أصوات جميع الناخبين ثقلاً غير متساوياً.

٣- حيادية السلطة التي تقوم بعملية ترسيم الدوائر الانتخابية ولذلك يجب أن يكون

الاجراء المتعلق بالتقسيم الانتخابي مذكوراً بوضوح في القانون لضمان تمثيل القواعد. ولذلك ليس بغريب ان تكون تحديد الدوائر الانتخابية من اهم اليات النظام الانتخابي واداة لاغنى عنها.

ويجب الإشارة هنا الى ان حجم الدوائر الانتخابية وعددها يختلفان تبعاً للنظام الانتخابي ، ففي النظام الانتخابي بالقائمة الذي يقوم الناخب باختيار مرشحين يمثلون دائرته في البرلمان يتناسب مع عدد الناخبين في الدائرة غالباً ماتكون الدائرة الانتخابية كبيرة مقابلة للتقسيمات الادارية المحلية كالمحافظات.

وهو ما عمل به في الانتخابات البرلمانية العراقية (في ٧ آذار/ ٢٠١٠) حيث كان النظام الانتخابي الذي استخدم في هذه الانتخابات نظاماً شبيه مفتوحاً (هجيناً)، تم تقسيم كل محافظة من محافظات العراق الى دائرة انتخابية واحدة وبذلك كانت مجموع الدوائر الانتخابية (١٨) دائرة انتخابية، وقد حددت المفوضية العليا المستقلة للانتخابات قيمة كل مقعد في البرلمان تقريباً ب ٥٨,١٦٠ صوت في حالة مشاركة ١٠٠% من الناخبين ، الا ان هذه النسبة اختلفت في الدوائر حسب نسبة المشاركة في كل محافظة.

١-٤- جغرافية الانتخابات:

نتيجة لتطور الاتجاهات المعاصرة في الدراسات الجغرافية السياسية ظهرت العديد من الفروع الجديدة لها، وكانت جغرافية الانتخابية **Electoral Geography** من أهم هذه الفروع ، ففي ضوء ظهور ما يعرف بالثورة الكمية في مجال الجغرافية والتي اثرت بشكل خاص في الجغرافية البشرية نتج عن هذه الثورة الكمية تراجع في الدراسات الاقليمية النوعية لحساب دراسات المنظومة الكمية مما اسهمت في أن تزخر الجغرافيا الانتخابية بمادة علمية ضخمة (١٢).

وتعد الدراسة التي نشرها (أندرية سيجفريد) في عام ١٩١٣ حول الانتخابات في إقليم غربي فرنسا في عهد الجمهورية الثالثة من أفضل ماكتب في هذا المجال ولذا يعد سيجفريد بحق أياً للجغرافية الانتخابية من خلال وضع خرائط لنتائج الانتخاب و قارنها بالخرائط الجغرافية الاخرى (١٣). لذا تعد جغرافية الانتخابية من هبات المدرسة الفرنسية التي تطورت لتشمل اهتمام عدد من المختصين في حقل الجغرافية السياسية.

أضافت جغرافية الانتخابية بما تحويه من دراسات في الانماط الانتخابية والسلوك الانتخابي دوراً جديداً للجغرافية السياسية بشكل خاص وللجغرافية بشكل عام، حيث تستطيع جغرافية الانتخابات هذه ان تستفيد من البيانات والاحصاءات الانتخابية المتاحة في أترء

الجغرافية بأبحاث ودراسات متميزة على اعتبار ان ظاهرة الانتخابات هي ظاهرة مستمرة ومتغيرة من فترة الى اخرى .

على العموم تعرف الجغرافية الانتخابية بانها ذلك الفرع المعاصر للجغرافية السياسية والذي عن طريقه تستطيع تفسير الانماط الانتخابية السائدة في مكان معين ودراسة وتحليل تغيرات السلوك التصويتي للناخب من مكان لآخر او من دائرة انتخابية لآخرى ومعرفة اسباب هذه التغير^(١٤). وبذلك تدرس جغرافية الانتخابات النشاط الانتخابي عن طريق تحليل الدوائر الانتخابية لمعرفة اختلافات المكانية في نسبة التصويت والتاثيرات الجغرافية التي ينتج عنها هذا الاختلاف.

وهذا يعني ان الجغرافية الانتخابية هي احدى التطبيقات المهمة في الجغرافية السياسية المعاصرة، أو المهمة المعاصرة التي تقع على عاتق الجغرافي في دراسة واستقراء التباين المكاني للسلوك الانتخابي لمواطني الدولة فضلاً عن تشخيص العوامل المؤثرة في توزيع النتائج الانتخابية وتحديد المستقبل السياسي للدولة وفق هذه المعطيات.

٢- تطور العملية الانتخابية في العراق:

بحكم تعاقب الانظمة الاستبدادية في العراق لم تسنح للمواطن العراقي اختيار ممثلهم في البرلمانات العراقية بشكل ديمقراطي وشفاف مما اثرت هذه الحالة في عدم دمج الجماهير العراقية عبر عقود تاريخية بالعملية السياسية المباشرة رغم انتخابات اعضاء المجلس التاسيسي في فترة الحكم الملكي والانتخابات المزيفة للمجلس الوطني في فترة حكم نظام صدام حسين ، ولذلك يمكن ان نقسم مراحل تطور العملية الانتخابية في العراق الى مرحلتين: الاولى: من انتخابات المجلس التاسيسي العراقي الى عام ٢٠٠٣ و الثانية: مرحلة مابعد عام ٢٠٠٣ (تحرير العراق).

٢-١- مرحلة ما قبل عام ٢٠٠٣:-

صدر أول قانون ينظم الانتخابات في العراق عام ١٩٠٨ في عهد الدولة العثمانية وأن سببته عملية أنتخابات شكلية ، فقد كان بموجب القانون الاساسي العثماني عام ١٨٧٦ يتألف مجلس الامة من هيئتين تسمى أحدهما هيئة الاعيان والآخر هيئة

المبعوثان ، ألا أن الانتخابات التي جرت لأول مرة في تأريخ الدولة العثمانية لم تكن انتخابات بالمعنى الدستوري الصحيح ، ولكن في عام ١٩١٢ جرت انتخابات في أواخر شهر كانون الثاني وهي أول انتخابات في العراق تشهد صراعاً بين جمعية الترقى وبين حزب الحرية ألا أنه حل بعد بضعة أشهر من العام نفسه على أثر مطابطة ضباط الجيش العثماني^(١٥) .

صدر قانون الانتخاب الجديد في عام ١٩٢٠ وفي ظل الاحتلال البريطاني للعراق الا انه لم يعمل به^(١٦) . وتعد انتخابات المجلس التأسيسي العراقي في ٢٥ شباط عام ١٩٢٤ أول انتخاب تشريعي قد جرى في العراق بشكل خاص والعالم العربي بشكل عام في التاريخ الحديث ، فبعد قدوم الملك فيصل الهاشمي الى العراق عام ١٩٢١ والذي تعهد في خطاب التتويج بان أول عمل سيقوم به هو الانتخابات لمجلس التأسيسي وكان هذا التعهد إضافة الى اقرار الدستور للعراق من جراء ضغط بريطانيا التي جاءت بفيصل ملكاً على العراق ، تعويضاً له عن فقدانه ملكه في سورية وبتدبير من المعتمد البريطاني (بيريس كوكس) الذي ربط بوضوح المسار الديمقراطي العراقي بالقبول المسبق للمعاهدة البريطانية العراقية ١٩٢٢^(١٧) .

ففي ظل الاحتلال في ٢٧ آذار ١٩٢٤ افتتح الملك فيصل الاول المجلس التأسيسي العراقي، وهو اول برلمان في الدولة العراقية الجديدة وكان الهدف الرئيسي من تشكيل المجلس هو المصادقة على المعاهدة العراقية - البريطانية المذكورة كي تصبح نافذة المفعول ولكن تصديق المعاهدة قبل النظر في تدوين دستور البلاد امر لا ينسجم مع الاصول الدستورية في البلدان الديمقراطية اذ لا يصح النظر في تصديق معاهدة مع دولة اجنبية قبل تحديد وضع البلاد من حيث شكل الحكومة وتحديد سلطاتها وصلاحيات اجهزتها. وكانت انتخابات المجلس التأسيسي العراقي قد صارت مشار جذب وشد بين الاطراف السياسية والعشائرية والحكومة فقد بدأ العمل لاجراء الانتخابات في ٢٠ تشرين الاول ١٩٢٢ لكنها تعرضت للتأجيل بسبب فتاوى علماء الشيعة الذين اصدروا فتاوى بمقاطعتها وحرمة المشاركة فيها، لانها تمهد للمصادقة على المعاهدة مع بريطانيا لذلك فشلت الانتخابات في النجف وكربلاء والكوفة والحلة والكاظمية ولم تقتصر المقاطعة على المناطق الشيعية وحدها، بل امتدت الى بعض المناطق السنية ايضا ففي الموصل وزعت

منشورات تدعو الى مقاطعة الانتخابات كما افتي رجال دين مسيحيون بمقاطعة الانتخابات وموازرة المسلمين تمسكا بالوحدة الوطنية وحفاظا على المصالح المشتركة والتآلف الاجتماعي للشعب العراقي. من جانب اخر قام وزير الداخلية عبد المحسن السعدون بابعاد المعارضين للانتخابات^(١٨).

مع كل هذه الاجراءات التعسفية والترهيب والتزوير بقي المجلس التأسيسي العراقي ينظر اليه كإنجاز وطني هام في ظل سلطة الاحتلال ومنبر وطني حر يمارس دوره في سن التشريعات والتصديق على الاتفاقيات منح الثقة للحكومات رغم ان مجلس عصبة الامم قد فرض الانتداب البريطاني على العراق في ٢٥ نيسان ١٩٢٥. قام المجلس بسن اول دستور عراقي، و في ٣ نيسان ١٩٢٤ قدم رئيس الوزراء لائحة الدستور الى المجلس التأسيسي العراقي ليصوت عليها ، وبعد ست عشرة جلسة وافق عليه مع اجراء بعض التعديلات الطفيفة ارسل الدستور الى عصبة الامم وفقا للمادة الاولى من صك الانتداب فوافقت عليه. بقي هذا البرلمان العراقي قائما ٣٤ عاما (١٩٢٤ . ١٩٥٨) حيث كانت الانتخابات تجرى بصورة دورية، وتناقش فيه القوانين والمعاهدات والتشريعات* .

شهد العراق بذلك منذ عام ١٩٢٤ وحتى عام ١٩٥٨ (قيام الجمهورية) ست عشرة دورة أنتخابية ، صدر خلالها أربعة قوانين لانتخاب النواب ، الاول عام ١٩٢٤ والثاني عام ١٩٤٦ والثالث كان مرسوماً صدر عام ١٩٥٢ والرابع عام ١٩٥٦^(١٩).

وفي ٢٧ تموز لسنة ١٩٥٨ أشار إلى أن الثورة قررت أن تتخذ لها دستورا مؤقتاً (انتقالياً) لحين تسريع دستور دائم يعرض للاستفتاء دون أن يحدد هذه الفترة ،، الا انه صدر قانون المجلس الوطني لقيادة الثورة رقم (٢٥) لسنة ١٩٦٣ (دستور ٤ نيسان ١٩٦٣) بعد ان قام البعثيون بمؤامراتهم التي اسقطت الجمهورية الاولى فأنتهم حكموا البلاد لمدة شهرين بدون دستور وبدون أي وثيقة حتى لو كانت شبه دستورية وبعد الشهرين اصدر قانون المجلس الوطني لقيادة الثورة الذي يكون من عشرين مادة موزعة على خمسة اقسام منها المجلس الوطني لقيادة الثورة^(٢٠).

وفي فترة حكم عبد السلام عارف وبعد ١٨ تشرين ١٩٦٣ قد اصدرت ثلاث وثائق دستورية. منها قانون المجلس الوطني لقيادة الثورة رقم ٦١ لسنة ١٩٦٤ ودستور ٢٢ نيسان .و دستور ٢٩ نيسان ١٩٦٤ المؤقت .

الوثيقتين الأولى والثانية نظمت تكوين السلطة ، حيث نصب عبد السلام عارف نفسه رئيساً للمجلس الوطني لقيادة الثورة في البيان الأول .

أما دستور ٢٢ نيسان تضمن (١٧) مادة لم توزع على أبواب نظمت هذه المواد الإدارية و التنظيمية للمجلس شروط العضوية و صلاحيات المجلس و التصويت و العلاقة بين المجلس الوطني و مجلس الوزراء وهذا الدستور لم يتضمن أي إشارة لحقوق الشعب و حرياته العامة .

ويعد أن عاد البعثيون للسلطة في ١٧ تموز عام ١٩٦٨ أصدروا دستور ٢١ أيلول لسنة ١٩٦٨ يتكون من ديباجة و خمس و تسعين مادة فباستثناء الباب الرابع الذي تضمن نظام الحكم و رئيس الجمهورية و سلطاته و السلطة التنفيذية فإنه لا يختلف كثيراً عن دستور ٢٩ نيسان لسنة ١٩٦٤ في بقية الأبواب و كذلك فيما يتعلق بالحقوق و الحريات العامة حيث كرر نفس المواد التي وردت في دستور ١٩٦٤ (٢١).

وفي تموز ١٩٧٠ صدر دستور ١٦، فقد أحتوى هذا الدستور على سبع وستين مادة موزعة على خمسة أبواب و أضيفت له ثلاث مواد فأصبح يتكون من سبعين مادة و مع انه اسمه الدستور المؤقت إلا إنه أستمث ثلاثة و ثلاثين عاماً .

مع إن هذا الدستور أحتوى بعض المواد التي تضمنت عدد من المبادئ الدستورية التي تتعلق بالمساواة في الحقوق و الحريات العامة مثل المادة (١٩) التي أكدت على تحريم التمييز على أساس المنشأ الاجتماعي (المواطنون سواسية أمام القانون دون تفریق بسبب الجنس أو العرق أو المنشأ الاجتماعي أو الدين) و الحقيقة التي يعرفها الجميع إن النظام السابق لم يطبق من الدستور الذي وضعه سوى فقرة واحدة من الدستور و هي الفقرة (أ) من المادة الثانية و الأربعين التي تنص (لمجلس قيادة الثورة إصدار القوانين و القرارات التي لها قوة القانون) ، و بعدها أصبحت لرئيس الجمهورية صلاحية إصدار القرارات التي لها قوة القانون .

لم تجرى أي انتخابات نيابية في العراق منذ أنهيار النظام الملكي رغم اصدار الدساتير القانونية حتى صدور قانون المجلس الوطني (٥٥ لسنة ١٩٨٠) والذي تم بموجبه أنتخاب أعضاء أول برلمان في العراق الجمهوري في ظل نظام الحزب الواحد .

الوطنية) تماثل نسبياً عدد الاصوات التي حصل عليه ، حيث أعتبر العراق في هذه الانتخابات دائرة انتخابية واحدة.

قدرت المفوضية العليا للانتخابات عدد سكان العراق (حسب البطاقة التمويينية) بحدود ٢٧ مليون نسمة وكان عدد العراقيين الذين يحق لهم التصويت هو ١٤,٣٧٩,١٦٩ مليون ناخب لاختيارنواب عن ٢٢٣ كياناً سياسياً مشاركاً في الانتخابات (جدول رقم ١). وقد حدد المعدل الوطني لكل مقعد ب(٦٢٥١٨ صوتاً، بينما كان عدد المرشحين للانتخابات الثلاث في عموم العراق هو حوالي (١٧) الف مرشح منهم (٧٧٦١) للجمعية الوطنية (مجلس النواب/البرلمان) حيث كان عدد المراكز الانتخابية في عموم العراق ٥٥٧٨ مركزاً.

العدد الكلي للناخبين المسجلين في انتخابات ٣٠ ك ٢٠٠٥١٢

-----=المعدل الوطني(الكوتا الوطنية)

عدد المقاعد المخصصة (مجموع مقاعد البرلمان)

١٤٣٧٩١٦٩

٦٢٥١٨ = -----=

٢٧٥

ومن حيث النظام الانتخابي كانت لكل محافظة من محافظات العراق الثمانية عشر عدد ثابت من المقاعد البرلمانية تتناسب مع تعداد سكانها ، فبحسب توزيع المفوضية العليا التي اشرفت على الانتخابات فقد تم تخصيص (٥٩) مقعد من مقاعد البرلمان لمحافظة بغداد و(١٩) مقعد لمحافظة نينوى و(١٦) مقعد لمحافظة البصرة و(١٥) مقعد لمحافظة السليمانية و(١٣) مقعد لمحافظة اربيل و(١٢) مقعد لمحافظة ذي قار و(١١) مقعد لمحافظة بابل و(١٠) مقعد لمحافظة ديالى و(٩) مقعد لكل من محافظة الانبار وكركوك و(٨) مقعد لكل من محافظة صلاح الدين والنجف والقادسية و(٧) مقعد لكل من محافظة ميسان ودهوك و(٦) مقعد لكل من محافظة كربلاء والمثنى . اما بالنسبة للمقاعد (٤٥) المتبقية فقد منحت للاقلييات التي لم تستطيع المنافسة مع القوائم الكبرى و كذلك خصص للمرأة العراقية نسبة ٢٥% من مقاعد البرلمانية والتي اقرها الدستور(جدول رقم ٢).

شارك في تلك الانتخابات ٣٠٧ كياناً سياسياً و ١٩ ائتلاًفاً واعلنت النتائج بحصول الائتلاف العراقي الموحد (الذي ضم الاحزاب الشيعية الدينية مثل المجلس الاعلى الاسلامية وحزب الدعوة والتيار الصدري) على (١٣٧,٠٢١,٥ صوتاً) بنسبة ٤١,٢% من الاصوات الكلية وبالتالي حصوله على (١٢٨) مقعداً من المقاعد الاجمالية للبرلمان . وحل التحالف الكوردستاني والذي (ضم الحزب الديمقراطي الكوردستاني والاتحاد الوطني الكوردستاني) ثانياً بعد حصوله على(٢١٧٢,٢٦٤ صوتاً) اي مايعادل ٢١,٧% من الاصوات الكلية و حصوله على (٥٣) مقعداً .بينما حصلت جبهة التوافق على(٢١٦,٠٢١٤ صوتاً) وكانت نسبتها ١٥,١% من مجموع الاصوات الكلية وبالتالي حصولها على (٤٤) مقعداً وحلت بالمرتبة الثالثة(جدول رقم ٣).

جدول رقم (١)

أجمالي عدد الناخبين والمقاعد البرلمانية المخصصة لكل محافظة في انتخابات ٢٠٠٥

المحافظة	أجمالي الناخبين المسجلين المسجلين في كانون الثاني ٢٠٠٥	عدد الناخبين المسجلين	المقاعد
الأنبار	٥٧٤١٣٨	٩	
بابل	٦٩٤١٩٢	١١	
بغداد	٣٦٦٤٩٢٢	٥٩	
البصرة	١٠٣٥٠٥٥	١٦	
ديالى	٦٢٤٠٩٩	١٠	
دهوك	٤٢٩١٨٢	٧	

١٣	٧٩٥٢٩١	أربيل
٦	٤٠٩٠٨١	كربلاء
٧	٤١٧٢٧٣	ميسان
٥	٢٩٥٣٢٦	المتن
٨	٤٩٣٨٠٨	النجف
١٩	١١٩٧٩٤٠	نينوى
٨	٤٨٦٨٢٧	القادسية
٨	٤٩٨٠١٧	صلاح الدين
١٥	٩١٤٤٤١	السليمانية
٩	٥٧٦٠٤٨	كركوك
١٢	٧٧٨٥٧٤	ذي قار
٨	٤٩٤٩٥٥	واسط
٢٣٠	١٤٣٧٩١٦٩	المجموع

المصدر: الجمهورية العراقية، المفوضية العليا المستقلة للانتخابات، قسم الاستشارات والشكاوي، نشرة معلومات عن الموقع الإلكتروني www.ihc.iq.Arabic/factsteets2

جدول رقم ٢

عدد الاصوات والنسبة المئوية للكيانات الفائزة في انتخابات ٢٠٠٥

عدد المقاعد	النسبة المئوية %	عدد الاصوات	الكيان السياسي أو الحزب
١٢٨	٤٢,٢	٥,٠٢١,١٣٧	الائتلاف العراقي الموحد
٥٣	٢١,٧	٢,٦٤٢,١٧٢	التحالف الكردستاني
٤٤	١٥,١	١,٨٤٠,٢١٦	جبهة التوافق العراقية

٢٥	٨,٠	٩٧٧,٣٢٥	القائمة العراقية الوطنية
١١	٤,١	٤٩٩,٩٦٣	الجبهة العراقية للحوار الوطني
٥	١,٣	١٥٧,٦٨٨	الاتحاد الإسلامي الكرديستاني
٣	١,١	١٢٩,٨٤٧	كتلة المصالحة والتحرير
٢	١,٢	١٤٥,٠٢٨	الرساليون
١	٠,٣	٣٢,٢٤٥	قائمة مثال الألوسي للأمة العراقية
١	٠,٧	٨٧,٩٩٣	الجبهة التركمانية العراقية
١	٠,٢	٢١,٩٠٨	الحركة الأيزيدية من أجل الإصلاح والتقدم
١	٠,٤	٤٧,٢٦٣	قائمة الرافدين
275	%١٠٠	١٢,٣٩٦,٦٣١	المجموع (٧٦,٩% نسبة المشاركة)

المصدر: الجمهورية العراقية، المفوضية العليا المستقلة للانتخابات، قسم الاستشارات والشكاوي، نشرة معلومات عن الموقع الإلكتروني www.ihc.iq.Arabic/factsteets2

جدول رقم (٣)

الكتل والاحزاب الفائزة بالمقاعد البرلمانية حسب المحافظات في انتخابات ٢٠٠٥

المحافظات	بغداد	نينوى	البصرة	السليمانية	أربيل	ذي قار	بابل	ديالى	كركوك	الأنبار	صلاح الدين	واسط	التنجف	القادسية	ميسان	دهوك	المثنى	كربلاء	المجموع الوطني
الائتلاف العراقي الموحد	34	2	13	-	-	11	9	2	-	-	1	7	7	7	6	-	6	4	109
التحالف	1	4	-	13	12	-	-	2	5	-	-	-	-	-	-	6	-	-	43

																		الكردستان ي	
37	-	-	-	-	-	-	-	3	7	1	4	1	-	-	-	1	7	13	جبهة التوافق العراقية
21	1	-	-	1	1	1	1	1	-	-	1	1	1	-	-	2	2	8	القائمة العراقية الوطنية
9	-	-	-	-	-	-	-	2	2	1	1	-	-	-	-	-	2	1	الجبهة العراقية للحوار الوطني
4	-	-	1	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	1	2	-	-	-	الاتحاد الإسلامي الكردستان ي
3	-	-	-	-	-	-	-	1	-	1	-	-	-	-	-	-	1	-	كتلة المصالح ة والتحريك
1	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	1	الرساليو ن
1	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	1	قائمة مثال الألوسي للأمة العراقية
1	-	-	-	-	-	-	-	-	-	1	-	-	-	-	-	-	-	-	الجبهة التركمانيو ة العراقية
1	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	1	-	الحركة الأيزيدية من أجل الإصلاح والتقدم

0	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	قائمة الراغبين	
230	5	6	7	7	8	8	8	8	9	9	10	11	12	13	15	16	19	59	عدد المقاعد الإجمالي

المصدر: الجمهورية العراقية، المفوضية العليا المستقلة للانتخابات، قسم الاستشارات والشكاوي، نشرة
معلومات عن الموقع الإلكتروني www.ihec.iq.Arabic/factsteets2

جدول رقم (٤)

توزيع المقاعد الإجمالية في الانتخابات ٢٠٠٥ وهي الـ ٢٣٠ مقعد حسب المحافظات
مضاف إليها ٤٥ مقعد تعويضية

الأحزاب	عدد المقاعد حسب المحافظات	عدد المقاعد التعويضية	عدد المقاعد الإجمالي
الائتلاف العراقي الموحد	109	19	128
التحالف الكردستاني	43	10	53
جبهة التوافق العراقية	37	7	44

25	4	21	القائمة العراقية الوطنية
11	2	9	الجبهة العراقية للحوار الوطني
5	1	4	الاتحاد الإسلامي الكرديستاني
3	-	3	كتلة المصالحة والتحرير
2	1	1	الرساليون
1	-	1	قائمة مثال الألوسي للأمة العراقية
1	-	1	الجبهة التركمانية العراقية
1	-	1	الحركة الأيزيدية من أجل الإصلاح والتقدم
1	1	-	قائمة الرافدين
275	45	230	عدد المقاعد الإجمالي

المصدر <http://assyrianconference.com/akhbar/1120.htm>

٣- العوامل الجغرافية المؤثرة على الانتخابات العراقية:-

كون السلوك السياسي الانتخابي هو أحد أنواع السلوك البشري لذا ينبغي معرفة العوامل البيئية المؤثرة في ذلك السلوك، فلا يمكن فهم هذا بمعزل عن البيئة المحيطة بالانسان ، ولذلك سنتعرف هنا على أهم العوامل الجغرافية المؤثرة على سير العملية الانتخابية ابتداءً من تأثيرها على السلوك التصويتي للناخبين وحجم المشاركة في العملية الانتخابية متضمناً العوامل الطبيعية والبشرية.

٣-١- العوامل الطبيعية:- تؤثر العوامل الطبيعية بصورة مباشرة أو غير مباشرة على العملية الانتخابية وذلك من خلال:-

أ- التضاريس: تتأثر حركة السكان وسلوكهم الاجتماعي بما في ذلك فاعليتهم السياسية بسلوكهم التصويتي بالبيئة المحلية ومنها التضاريس على اعتبار أن سطح الأرض هو الساحة الرئيسية لحركة وتفاعل السكان وهو الذي يسهم في مدى أتصالهم وتفاعلهم وعزلتهم وخمولهم^(٢٣)

كما تحدد التضاريس سهولة حركة الناخبين الى دوائرهم الانتخابية ، فكلما أزداد التضرس تطلب زيادة عدد الدوائر الانتخابية وزيادة المشرفين فالتنظيم المكاني يتوقف على طوبوغرافية المكان.

تتباين أجزاء سطح العراق بين الشمال والجنوب ، حيث يتفاوت ارتفاع السطح بين تلك الأجزاء،

حيث تقسم سطح العراق الى ثلاث مناطق فيزيوغرافية رئيسية هي المنطقة الجبلية والشبه الجبلية والتي تقع في الأجزاء الشمالية والشمالية الشرقية من العراق وتشكل ٢٠% من مساحة العراق (٥٠% ضمن المنطقة الجبلية العالية و ١٥% ضمن منطقة الهضاب والتلال) أثر هذا العامل في بعض المناطق في أعاقه وصول الناخبين الى المراكز الانتخابية مما تطلب فتح مراكز أنتخابية أضافية في المناطق البعيدة..

أما القسم الثاني من أقسام سطح العراق هي الهضبة الغربية والتي تشغل القسم الغربي من العراق وتشغل ٥١٣ من مساحة العراق ، يتميز هذا الاقليم بقلة كثافة السكانية وتباعد المستوطنات عن البعض أضافة الى معاناتها في طرق المواصلات وأفتقارها الى الترابط بين أجزائها مما شكل عائقاً أمام توزيع المراكز الانتخابية .

أما عن السهل الرسوبي الذي يغلب على سطحه الاستواء ويشغل مساحة ٢٠% من مساحة العراق يمتد بشكل مستطيل على طول مجرى نهري دجلة والفرات لمسافة أكثر من ٦٥٠ كم^(٢٤). أن هذه المنطقة تعد من أفضل المناطق للعملية الانتخابية وعملية الاشراف والسيطرة لسهولة الانتقال بين أجزائه وتركز السكاني فيه وكان لهذا العامل أثر في رفع نسبة المشاركة في هذا الاقليم.

ب- المناخ:

يؤثر المناخ على عملية الانتخابات بشكل مباشر وغير مباشر من خلال تأثيره على نوع النشاط الذي يزاوله السكان وبالتالي على مستوياتهم الاقتصادية كما أن عملية الانتخابات

كأي نشاط بشري تتأثر بالمناخ وعناصره ، فسوء الاحوال الجوية من انخفاض درجات الحرارة أو ارتفاعها و تساقط الثلوج والعواصف وهطول الامطار له علاقة مباشرة بحركة السكان وأدائهم الانتخابي، فيمكن القول أن المناخ يحدد الى درجة كبيرة مقدار نجاح العملية الانتخابية ادارياً ونفسياً.

على الرغم من تصنيف مناخ العراق ضمن مناخات المتطرفة من حيث درجات الحرارة والامطار نتيجة للعوامل عدة، إلا ان اختيار شهر أذار (٧ آذار) موعداً لاجراء الانتخابات العراقية (٢٠١٠) الذي يمتاز باعتدال درجات الحرارة فيه وسقوط الامطار، إلا أن صفاء الجو في عموم العراق في يوم الانتخابات ساعد على زيادة أقبال الناخبين.

٣-٢-العوامل البشرية:-

يعد السكان أساس الدولة وكيانها البشري وهم الذين تقع عليهم عملية الاقتراع ، وهم المستفيدون من عملية الانتخابات التي تساهم في تكوين الانظمة السياسية، فالعامل الديموغرافي يشكل المبدأ الاساسي في سير العملية الانتخابية ، وفيما يلي أهم العوامل البشرية المؤثرة على العملية الانتخابية في العراق:-

أ- الحجم السكاني:

يعد الحجم السكاني العمود الفقري الذي يعتمد عليه العملية الانتخابية ، ولايحسب عادة الحجم كمعيار الاهم في الانتخابات لان العبرة ليست بحجم المجتمع وإنما بمبدأ تفاعله الحضاري(٢٥).

حدد الدستور العراقي الدائم نسبة عضو واحد من البرلمان العراقي لكل (١٠٠) الف نسمة من سكان العراق(٢٦)، وبما أن سكان العراق لعام ٢٠١٠ بلغ (٣٢٥٠ الف)نسمة لذا أصبح عدد أعضاء البرلمان (٣٢٥)عضواً،وأخذت كل محافظة من محافظات العراق حصتها بصورة تناسب مع حجم الناخبين (جدول رقم ٥).

ب- التركيب السكاني:-

يقصده الخصائص الديموغرافية الكمية للسكان ،أي تركيب السكان على أساس النوع والجنس ومعرفة مقدار التمثيل السكاني للفئات السكانية المشاركة في الانتخابات وتحقيق مبدأ العدالة في أشراك الاناث وضمان حقوقها الاجتماعية،كذلك يستفاد من دراسة التركيب

السكاني طبيعة التعرف على الهوية القومية. ويكاد يكون التركيب السكاني في أهم العوامل المؤثرة على العملية الانتخابية.

١- التركيب العمري: ويقصد به توزيع السكان حسب الفئات أو أعمارهم وطبقاً للقوانين الانتخابية في العراق ولا يحق لمن أعمارهم أقل من ١٨ سنة المشاركة في عملية الاقتراع.

كان يحق ل (١٨,٩٠٢,٠٧٣) ناخب عراقي الذين هم فوق ١٨ سنة ، وهذا يعني أن ما يقارب من نصف السكان لا يحق لهم التصويت.

٢- التركيب النوعي: يقصد به نسبة عدد الذكور لكل مائة من الاناث ويتم الحصول عليها من خلال قسمة عدد الذكور الكلي ا عدد الاناث الكلي مضروباً في ١٠٠.

بلغت نسبة النوع في العراق لعام ٢٠١٠ حوالي ١٠٢,٣ لكل ١٠٠ أنثى وهذا ما يعكس من أول وهلة عن وضع ديموغرافي مفاده أن مجموع الذكور أكثر من مجموع الاناث ولكن هذه النسبة تختلف في نسبة النوع الانتخابي والتي بلغت (٩٨ لكل ١٠٠ أنثى) مما يعني أن نسبة النساء اللاتي يحق لهن الانتخاب أكثر من عدد الرجال وهذا ما سيؤثر سلبياً على نسبة المشاركة •

٣- التركيب القومي: يقصد به تركيب السكان حسب القوميات ، فهناك عدة مجموعات قومية توزعت على أرض العراق ، حيث تضم العراق إضافة للقومية العربية والكوردية السلالات السريانية والمجموعة التركمانية والاشوريين والارمن (٢٧). ويشكل العرب حوالي ٧٥-٨٠ % من مجموع سكان العراق بينما تبلغ نسبة الكورد ١٥-٢٠ % ، و٥% للقوميات الاخرى (٢٨) و ان هذه النسبة قد تتفاوت في الزيادة والنقصان بحسب أوقات زمنية سياسية ، وقد تركت هذه الظاهرة بصمتها الواضحة على العملية الانتخابية من خلال توجه الناخبين نحو التصويت القوائم القومية متأثرين في عواطفهم وسلوكهم بفكرة الولاء للقومية التي ينتمون اليه مما انعكس على سلوكهم الانتخابي.

٤- التركيب الديني:- على الرغم من تنوع التركيب الديني في العراق الا ان الغالبية العظمى من الشعب العراقي يدينون بالديانة الاسلامية ، وتعد الطائفتان الاسلاميتان

(الشيعية والسنية) هما الطائفتان الرئيسيتان في العراق، حيث يمكن تحديد منطقة كل طائفة اعتباراً من محافظة بغداد، إذ أن المحافظات الواقعة الى شمال من بغداد يدين غالبية سكانها بالمذاهب السنية والمتمثلة بالمحافظات دهوك، أربيل، السليمانية، نينوى، كركوك، صلاح الدين، ديالى، الانبار، بينما يدين غالبية سكان المحافظات الواقعة الى الجنوب من بغداد بالمذهب الشيعي والمتمثلة بالمحافظات واسط، بابل، كربلاء، النجف، الديوانية، المثنى، ذي قار، ميسان، البصرة، الا ان هذا لا يمنع من وجود مناطق يتداخل فيها الشيعة مع السنة كما هو الحال في أجزاء من محافظات البصرة وبابل وواسط و ذي قار الواقعة الى الجنوب من محافظة بغداد (٢٩) .

جدول رقم (٥)

عدد الناخبين والمقاعد والكيانات في كل محافظة في انتخابات البرلمان العراقي ٢٠١٠

اسم المحافظة	عدد الناخبين	عدد المقاعد المخصصة	عدد الكيانات المرشحة	مقاعد الاقلييات
المثنى	٣٧٩,٠٧٨	٧	١٦	-

دهوك	٥٧٤,١٣٨	١٠	٧	١ للمكون المسيحي
نينوى	١,٧٠٢,٩٦٤	٣١	٣٠	٣ (١ للشبك + المسيحيين + ١ للايزيديين)
البصرة	١,٤٦٦,٥١٢	٢٤	٢٤	
بغداد	٤,٥٩٩,٧٨٢	٦٨	٤٦	٢ (١ للمسيحيين + اللصانية)
صلاح الدين	٦٩٦,٩١٣	١٢	٢٢	
ميسان	٥٦١,٧٤٢	١٠	١٦	
ديالى	٨٤٠,٢٤١	١٣	٢٢	
الانبار	٨٠٢,٣٧٨	١٤	٢١	
كربلاء	٥٦٤,٦٩١	١٠	٢٠	
واسط	٦٣٨,٦٩٩	١١	٢١	
النجف	٦٩٦,٥٩٩	١٢	٢٠	
ذي قار	٩٩٣,٣٧٢	١٨	٢١	
القادسية	٦١٩,٨٦٢	١١	٢٠	
كركوك	٧٨٧,٦٧٣	١٢	٢٧	١ للمكون المسيحي
السليمانية	١,٠٩٨,٤٥١	١٧	٩	
بابل	٩٦١,٢٩٣	١٦	٢٢	
اربيل	٩١٧,٦٨٥	١٤	٩	١ للمكون المسيحي
	١٨,٩٠٢,٠٧٣			

ملاحظة: كانت هناك (٧) كيانات سياسية للمكون المسيحي باعتبار العراق دائرة انتخابية واحدة (للمكون المسيحي فقط) وفق القانون. العدد الكلي لمقاعد المحافظات: ٣١٠ المقاعد التعويضية: ٧ المقاعد

المخصصة للمكونات: ٨ المجموع الكلي للمقاعد: ٣٢٥

٤- التنظيم المكاني للانتخابات البرلمانية العراقية:-

٤-١- التوزيع الجغرافي للمقاعد البرلمانية في انتخابات ٢٠١٠:

جاء في نظام توزيع المقاعد لانتخاب مجلس النواب العراقي رقم (٢١) لسنة ٢٠١٠ والصادرة عن المفوضية العليا المستقلة للانتخابات والمستندة الى السلطة الممنوحة لمجلس المفوضين في المادة (٤) فقرة ثامناً من قانون المفوضية رقم (١١) لسنة ٢٠٠٧ وقانون انتخاب مجلس النواب رقم (١٦) لسنة ٢٠٠٥ المعدل (صادق على التعديل المجلس

الرئاسي في ٢٠٠٩/١٢/٩ (بان مجلس النواب العراقي في انتخابات ٢٠١٠ يتكون من ٣٢٥ مقعداً منها ٣١٨ مقعد للمحافظات بحيث يكون عدد المقاعد العامة ٣١٠ مقعداً بينما عدد المكونات (٨) و (٧) مقاعد للتعويضية الوطنية.

كانت حصة محافظة بغداد (٦٨) مقعداً بالإضافة الى مقعد للمكون المسيحي ومقعد للصابئة ، و(١٤) مقعد لمحافظة الانبار و(٣٤) مقعد لمحافظة نينوى ومنها مقعد للمكون المسيحي ومقعد للشبك ومقعد للايزيديين ،بينما خصص (١٢) مقعد لمحافظة صلاح الدين و(١٣) مقعد لمحافظة ديالى و(١٠) مقعد لمحافظة كربلاء و(١٢) مقعد لمحافظة النجف و (١٦) مقعد لمحافظة بابل و(١١) مقعد لمحافظة واسط (١٠) مقعد لمحافظة ميسان و(١٨) مقعد لمحافظة ذي قار و(١١) مقعد لمحافظة القادسية و(٧) مقعد لمحافظة المثنى و(٢٤) مقعد لمحافظة البصرة و(١٧) مقعد لمحافظة السليمانية و(١٣) مقعد لمحافظة كركوك منها مقعد للمكون المسيحي. و(١١) مقعد لمحافظة دهوك منها مقعد للمكون المسيحي و(١٥) مقعد لمحافظة اربيل منها مقعد للمكون المسيحي. وبذلك نرى بان النظام الانتخابي يمنح المكونات التالية حصة كوتا يضاف على المقاعد المخصصة للدائرة الانتخابية بحيث تكون للمكون المسيحي خمسة مقاعد في محافظات (بغداد، اربيل، نينوى، دهوك، كركوك) وللمكون الايزيدي مقعد واحد في محافظة نينوى ومقعد للشبك في نفس المحافظة. هذا بالإضافة الى مقعد للصابئة في محافظة بغداد (٣٠).

وقد تم احتساب توزيع المقاعد على المحافظات عن طريق احتساب القاسم الانتخابي بتقسيم مجموع عدد الاصوات الصحيحة المدلى بها لجميع الكيانات السياسية ضمن الدائرة الانتخابية على عدد المقاعد العامة لتلك الدائرة ، بعد ان استبعدت الكيانات السياسية التي قل مجموع اصواته الصحيحة عن القاسم الانتخابي ، ولكن عند استخراج النتيجة بقيت مقاعد شاغرة لذلك تم توزيع تلك المقاعد عن طريق احتساب نسبة كل قائمة فائزة غير مستنفذة من المقاعد الشاغرة من خلال قسمة مجموع الاصوات التي حصلت عليها القائمة على مجموع اصوات الكيانات الفائزة غير المستنفذة من الدائرة مضروباً بعدد المقاعد الشاغرة وقد تم منح العدد الصحيح دون الكسر العشري .

ولو طبقنا العملية على محافظة بغداد مثلاً:-

القاسم الانتخابي = مجموع الأصوات الصحيحة / عدد المقاعد العامة والقاسم الانتخابي
 $2541766 = 68 \times 37378.91$
 وبهذا تم تحقيق القاسم الانتخابي لمحافظة بغداد بوصفها دائرة إنتخابية . ثم
 الخطوة الثانية (تطبيق القاسم الانتخابي) من النظام .:

مجموع الأصوات الصحيحة للكيان السياسي

عدد مقاعد الكيان السياسي = -----
 القاسم الانتخابي ١

٥٦١٦٥٩

عدد مقاعد الائتلاف الوطني العراقي = -- = ١٥.٣ مقعد

٣٧٣٧٨.٩١

وهكذا يتم استخراج بقية المقاعد لبقية الكيانات فتكون :

عدد مقاعد القائمة العراقية = ٢٢.٥٢ مقعد

عدد مقاعد دولة القانون = ٢٤.١٧ مقعد

عدد مقاعد التوافق العراقي = ١.٤٣ مقعد

وبعد أهمال الكسور كما تنص عليه الفقرة (٢) تخصص المقاعد بموجب العدد

الصحيح الناتج لكل قائمة . فتصبح عدد المقاعد { ١٥ و ٢٢ و ٢٤ و ١ } حسب

التسلسل ويكون مجموعها ٦٢ مقعد (الباقى ٦ تعتبر مقاعد شاغرة) بموجب نفس الفقرة

{ وفي حالة وجود مقاعد متبقية فإنها تعتبر مقاعد شاغرة } ويتم توزيعها إستناداً إلى

(الخطوة الثالثة) من النظام رقم (٢١) توزيع المقاعد الشاغرة :

مجموع أصوات الكيان

حصة القائمة من المقاعد الشاغرة = ----- × عدد المقاعد الشاغرة

مجموع أصوات الكيانات غير المستنفذة في الدائرة

٥٦١٦٥٩

$$\text{حصة (الائتلاف) من المقاعد الشاغرة} = \frac{6}{2541766} \times 1.320.6593 = 1$$

وبهذا تكون حصص الكيانات من المقاعد الشاغرة كالتالي :-

$$\text{حصة (الائتلاف) من المقاعد الشاغرة} = \text{تساوي} \quad 1.320.6593$$

$$\begin{aligned} \text{حصة (العراقية) من المقاعد الشاغرة} &= \text{تساوي} \quad 1.978374951 \\ \text{حصة (دولة القانون) من المقاعد الشاغرة} &= \text{تساوي} \quad 2.123165049 \\ \text{حصة (التوافق) من المقاعد الشاغرة} &= \text{تساوي} \quad 0.125536458 \end{aligned}$$

و بعد ذلك تتبقى من المقاعد الشاغرة الستة مقعدان فقط تعالجهما مرة أخرى الفقرة (٣) من الخطوة الثالثة من النظام : { في حال بقاء مقاعد شاغرة أخرى تمنح (للقائمة) التي لديها أكبر كسر عشري } .

بموجب نص الفقرة تذهب ((المقاعد)) بغض النظر عن العدد واحد أو أكثر إلى ((القائمة)) وليس ((القوائم)) وعليه فيجب أن تذهب المقعدان المتبقية من (المقاعد) الشاغرة إلى (القائمة) التي تمتلك أكبر كسر عشري (٠.٩٧٨) مقعد واحد فقط من المتبقي من المقاعد الشاغرة الى العراقية وأعطت الثاني إلى (الإئتلاف الوطني) كونها تلي العراقية بالكسر! ولم تحافظ على نص الفقرة بإعطاء (المقاعد) وليس (المقعد) إلى (القائمتان) وليس (القائمة) وأصبحت حصص القوائم النهائية كالتالي :-

$$\begin{aligned} \text{حصة (الائتلاف) من المقاعد} &= \text{تساوي} \quad 17 \text{ وليس } 16 \\ \text{حصة (العراقية) من المقاعد} &= \text{تساوي} \quad 24 \text{ وليس } 25 \text{ (بموجب)} \end{aligned}$$

النص الحرفي للنظام)

$$\text{حصة (دولة القانون) من المقاعد} = \text{تساوي} \quad 26$$

$$\text{حصة (التوافق) من المقاعد} = \text{تساوي} \quad 1$$

ويكون مجموع المقاعد لمدينة بغداد ٦٨

أما ما يخص عن كيفية توزيع المقاعد التعويضية الوطنية فقد قامت المفوضية بقسمة عدد المقاعد للكيان على المستوى الوطني على عدد المقاعد العامة البالغة ٣١٠ مقعداً مضروباً في (٧) .:

عدد مقاعد الكيانات

-----x٧= حصة الكيان السياسي في المقاعد التعويضية الوطنية.

عدد المقاعد العامة

وعن كيفية احتساب عدد المقاعد التي تم تخصيصها للنساء (كوتا النساء) فقد تم توزيع جميع المقاعد على المرشحين الفائزين بضمنها مقاعد الاقلييات والمقاعد التعويضية بغض النظر عن جنس المرشح وبذلك يضمن هذا النظام تحقيق نسبة مقاعد للنساء لا تقل عن ٢٥% (٨٢ امرأة)، ويجب الاشارة هنا الى نقطة مهمة وهي تخصيص مقعد واحد للنساء بين المقاعد المخصصة للرجال في بعض المحافظات التي حصلت على أقل نسبة مئوية ، بمعنى آخر قد تم إضافة مقعد واحد (أفترضياً) الى عدد النساء الفائزات لكل الكيانات الفائزة في المحافظة كون العدد الاجمالي للنساء الفائزات هو اقل من الكوتا المخصصة للنساء لتصل الى ٢٥% من مقاعد البرلمان للنساء.

٤-٢- التوزيع الجغرافي لنسب التصويت (حجم مشاركة الناخبين في انتخابات ٢٠١٠):

بما أن الانتخابات هي انعكاس مباشر للتاريخ السياسي للمجتمع في لحظة تاريخية معينة وانها ليست مجرد الية للتغير السياسي الدوري وهي حالة فوران مجتمعي تعبئ فيها كل القوى طاقتها وقدراتها بهدف ايجاد موقع لها في الهيكل الرسمي للنظام السياسي او توسيع مواقعها ، فحسب احصاءات الناخبين* لانتخابات ٢٠١٠ العراقية كان يحق ل(١٨,٩٠٢,٠٧٣) مليون ناخب عراقي التصويت بشكل عام** ، الا ان عدد الناخبين اختلف وذلك بحجم المحافظة من حيث عدد السكان، ففي الوقت الذي كان عدد الناخبين في محافظة بغداد (٤,٥٩٩,٧٨٢) مليون ناخب وهي اعلى حجم ، لم يتجاوز عدد الناخبين في محافظة المثنى(٣٧٩,٠٧٨) ناخب وهو ادنى رقم على مستوى المحافظات ككل.

كما وبلغت نسبة المشاركة العامة في هذه الانتخابات ٦٢,٤% على مستوى البلاد ككل ، ومن الملاحظ ان هذه النسبة اقل بحوالي ١٤% من نسبة المشاركة العامة في الانتخابات البرلمانية لعام ٢٠٠٥ والتي بلغت انذاك ٧٦%. ويعزى هذا الى تدهور الاوضاع

الامنية خاصة في بغداد والمحافظات الجنوبية ، وكذلك غضب الجماهير العراقية من سوء الخدمات وبقاء الاوضاع كما هو عليه بالنسبة للمواطن منذ عام ٢٠٠٥ دون حدوث تغيير نحو الافضل في جميع الاصعدة.

وفي هذه السياق جاءت المحافظات الكوردية (اربيل والسليمانية ودهوك) فضلاً عن كركوك باعلى نسبة للمشاركة في هذه الانتخابات ، بحيث بلغت المشاركة العامة في محافظة دهوك اكثر من ٨٠% و ٧٦% في اربيل و ٧٣% في السليمانية وكذلك ٧٣% في كركوك وذلك بسبب حالة الامان والاستقرار السياسي التي تشهدها تلك المناطق هذا فضلاً عن حالة الانتماء القومي لسكان هذه المحافظات الكوردية ، كما ان التوزيع الجغرافي للكتل المنافسة وبفعل العامل الجغرافي وتوزيع مكونات الشعب العراقي(التوزيع الجغرافي للسكان/تركز الكوردي في المناطق الشمالية) لم تضم قوائم الاقتراع في تلك المحافظات الكتل السياسية الدينية الشيعية بل اقتصرت القائمة على الاحزاب والمنظمات الكردية والعربية السنية.

*-الناخب : كل عراقي بلغ من العمر ثمانين عشر سنة كاملة يوم الاقتراع وكان متمتعاً بحقوق المدنية والسياسية ولم يوجد في احدى حالات فقدان الاهلية المحددة في التشريع المعمول به، يعتبر ناخباً شرط ان يكون مسجلاً في قائمة الناخبين.
**-كان يحق ل(١,٩٠٠,٠٠٠) ناخب عراقي مقيسون في (١٥) دولة ايضاً حق المشاركة والدول هي(سورية، الاردن،بريطانيا،السويد،المانيا،الامارات العربية، استراليا،لبنان،ايران،الولايات المتحدة الامريكية،دانمارك،كندا، مصر ،هولندا ،تركيا) وفي محافظات الجنوب سجلت محافظة بابل النسبة الاعلى للمشاركة وهي ٦٣% تلتها محافظتي كربلاء والديوانية ٦٢% ، في حين بلغت ٦١% في محافظتي المثنى والنجف و ٦٠% في كل من ذي قار وواسط و ٥٧% في البصرة وذلك لاسهام المرجعيات الدينية وحثهم على المشاركة ،فاظهرت الحتم الجغرافي هنا بالضرورة التي تعكس هذه الرؤية التوزيعية لنسب المذهبية في تلك المناطق فاغلب هذه المحافظات صوتت للمذهب الشيعي على الرغم من اختلاف كتلهم السياسي ، وعلى العموم كانت ادنى مشاركة للانتخابات في محافظة ميسان لم تتجاوز ٥٠% من مجموع الناخبين.

أما في محافظات الوسطى السنية كانت اعلى نسبة مشاركة في محافظة صلاح الدين ٧٣% تلتها محافظة نينوى ٦٦% وديالى ب ٦٢% ومن ثم محافظة الانبار بنسبة ٦١% كرد فعل للانتخابات السابقة ولا يبرز السنة لثقلهم السياسي في بغداد ،اما في بغداد فلم تتجاوز نسبة المشاركة العامة في تلك الانتخابات ٥٣% وذلك بسبب عدم الاستقرار والتهديدات الارهابية حيث قتل في يوم الانتخاب فقط أكثر من ٣٠ مواطن مدني بسبب العمليات الارهابية .

٤-٣- الكتل والاحزاب السياسية والنظام الانتخابي لانتخابات ٢٠١٠:

على الرغم من حداثة عملية الانتخابات البرلمانية العراقية بشكلها الحالي ورغم مافيه من اخطاء الا انه تعد حدثاً وتطوراً ليس في العراق فحسب بل في منطقة الشرق الاوسط وخاصة ان الكثير من شعوب المنطقة يعانون اقصى حالات الظلم والتعسف من قبل حكوماتهم الديكتاتورية التي جاءت بالانقلابات العسكرية او تنويج المستعمر ، ناهيك عن انتهاكاتهم الواسعة لحقوق اقلياتهم الاثنية والدينية، الا ان مشاركة هذا الحجم الواسع والعدد الكبير من الكتل والاحزاب السياسية في الانتخابات لدليل على بعدنا وفهمنا الخاطي للعملية الديمقراطية في العراق، حيث أن الديمقراطية الحقيقية ليس بكثرة عدد الاحزاب المشاركة في الانتخابات بل بالافعال والاعمال الجيدة للمواطن والدولة.

بلغ المجموع الكلي لعدد الائتلافات المشاركة في انتخابات ٢٠١٠ (١٤) ائتلافاً و (١٠٦) كياناً سياسياً (جدول رقم ٦)تضمنت اكثر من (٦٥٠٠) مرشحاً .

ومن الائتلافات الرئيسية المشاركة في تلك الانتخابات ائتلاف دولة القانون برئاسة نوري كامل المالكي وضم بالاضافة الى حزب الدعوة الاسلامية (٣٤) حزباً وكياناً سياسياً. وائتلاف القائمة العراقية برئاسة أياد هاشم علاوي والذي ضم (٢٠) حزباً وكياناً سياسياً. والتحالف الكوردستاني الذي ضم (١٣) حزباً سياسياً ، والائتلاف الوطني العراقي برئاسة عمار عبد العزيز الحكيم الذي ضم(٣٠) حزباً وتياراً سياسياً.

أما ما يخص النظام الانتخابي فقد جرت هذه الانتخابات وفق النظام شبه المفتوح (الذي جعل كل محافظة من محافظات العراق ال ١٨ دائرة انتخابية مستقلة) ، حيث تم تقسيم المقاعد البرلمانية بين الاحزاب على اساس عدد الاصوات التي حصل عليها كل كيان سياسي في كل محافظة من محافظات العراق وذلك استناداً الى عدد النواب لكل محافظة الى عدد سكان تلك المحافظة. فما يخص توزيع المقاعد على المرشحين فقد تم ترتيب اسماء المرشحين داخل القائمة المفتوحة استناداً الى عدد الاصوات التي حصل عليها كل مرشح من الاعلى الى الادنى ومن ثم تم تخصيص المقاعد للمرشحين الذين حصلوا على القاسم الانتخابي المطلوب للفوز(عدا النساء).

٤-٤- التحليل الجغرافي لنتائج انتخابات ٢٠١٠ البرلمانية في العراق.

جرت الانتخابات البرلمانية العامة في العراق في ٧ آذار/مارس ٢٠١٠ ، حيث اعتبرت هذه الانتخابات ذات أهمية بالغة في العملية السياسية في العراق وأعتبرت احدى الاضاعات الديمقراطية لما يمنحه من (قوة مثال) على امكانية تحويل الحراك السياسي و اللجوء الى صناديق الاقتراع كوسيلة مثلى لحل مختلف النزاعات و الصراعات بين الجماعات السياسية و الطوائف الاثنية في العراق بدلاً من اعمال العنف والارهاب.

ومن البيانات المتاحة في جدول رقم(٦) يتضح بان العامل الجغرافي البشري(التوزيع السكاني) دور في حصول الكتل والكيانات السياسية على اصوات مناطق خاصة بسلطته السياسية نفوذه الشعبي لتلك الكيانات والاحزاب ، حيث حصل ائتلاف العراقية بزعامة اياد العلاوي على المركزالاول بعد حصوله على (٩١) مقعداً من المقاعد الكلية للبرلمان ، يليه ائتلاف دولة القانون بزعامة نوري المالكي الذي حصل على (٨٩) مقعداً ، ثم الائتلاف الوطني العراقي بزعامة عمار عبد العزيز الحكيم في المركز الثالث بحصوله على (٧٠) مقعداً.

واظهرت النتائج بان قائمة التحالف الكردستاني حصلت على (٤٣) مقعداً وقائمة التغيير على (٨) مقاعد وقائمة التوافق على ستة مقاعد والاتحاد الاسلامي الكردستاني على اربعة مقاعد ووحدة العراق اربعة مقاعد والجماعة الاسلامية على مقعدين. وقد فاز بمقاعد الاقليات (الاييزيديون/حركة الايزيدية للاصلاح والتقدم) مقعد واحد ، و الشبك(محمد جمشيد عبدالله) بمقعد واحد ، والصائبة (خالد امين رومي) بمقعد واح ، ووالمسيحيون(قائمة الرافدين)بثلاث مقاعد والمجلس الشعبي الكلداني الاسوري السرياني بمقعدين.

وبذلك يمكن القول :-

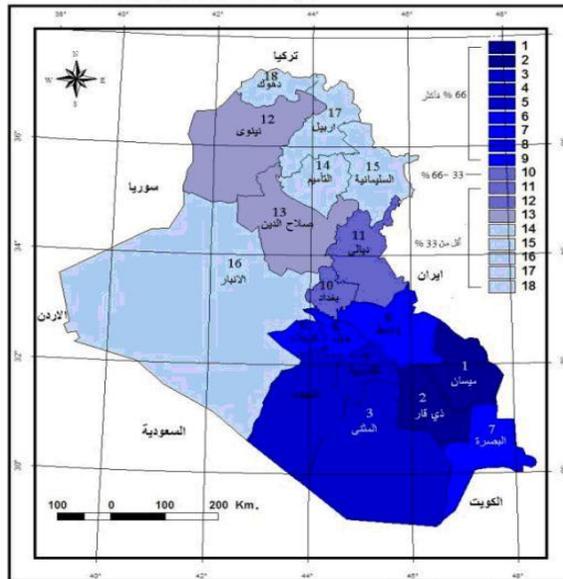
- فاز في تلك العملية (١٤) كياناً سياسياً شغل مرشحوها مقاعد الجمعية الوطنية ، في حين خرج(١٠٦) كيناً من اللعبة السياسية لعدم حصولهم على الاصوات اللازمة.

- حصلت أربع قوائم سياسية وتوزع انصارها على الرقعة الجغرافية للعراق على(٢٨٨)مقعداً من المقاعد الكلية للبرلمان وهم (القائمة العراقية ٨٩ مقعد)و(ائتلاف دولة القانون ٨٧ مقعد)و (ائتلاف الوطني ٦٨ مقعد)و(التحالف الكردستاني ٤٢ مقعداً).

- أن مركز ثقل أنصار قائمة ائتلاف دولة القانون في إقليم السهل الرسوبي ، بينما تركزت أنصار قائمة التحالف الكوردستاني في شمال العراق في الاقليم الجبلي والشبه الجبلي ، في حين كان أنصار القائمة العراقية موزعين على معظم محافظات العراق وخاصة السنية.

خارطة رقم (١)

أقاليم الدعم لقائمة الائتلاف الوطني

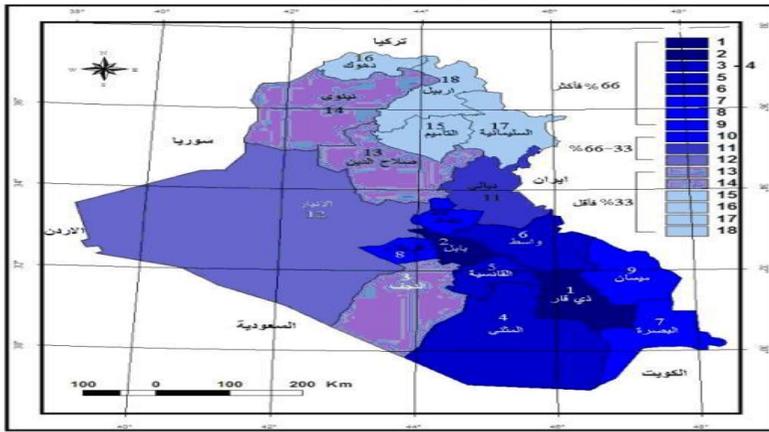


المصدر: اعتماداً على جدول رقم (٦)

فعند تحليل النتائج على مستوى المحافظات نرى بأن التطابق المكاني بين مناطق تركيز اصحاب بعض الديانات او المذاهب ذات علاقة قوية مع كتلته الانتخابية ، فلازال الناخب العراقي يخضع في رواه و أختياراته لتوجيه العناصر المشكلة للعقلية الجمعة في المكان الذي يعيش فيه سواء كانت محافظة او اية وحدة ادارية ، فلم يستطع الفرد العراقي لحد الان ان يتحول الى عنصر يمكنه التغلب على المؤثرات التي تريده عبداً مقلداً بشكل اعمى

ومطابقاً لما يراد منه في سلوكه الانتخابي القائم على غريزة الانتماء وذلك سواء كان على اساس الدين او المذهب او الطائفة. وهذا مظاهر جلياً في المحافظات. فعلى مستوى المحافظات فقد توزعت اصوات واعداد مقاعد الكيانات على الشكل التالي: ففي بغداد حصل ائتلاف دولة القانون على ٢٦ مقعداً من أصل ٦٨ مقعداً مخصصاً

خارطة رقم (٢) اقاليم الدعم لقائمة ائتلاف دولة القانون



المصدر: اعتماداً على جدول رقم (٦)

لبغداد من خلال حصوله على ٩٠٣٣٦٠ صوتاً، وحصلت القائمة العراقية على ٢٤ مقعداً من ٨٤١٧٠٠ صوتاً، والائتلاف الوطني العراقي على ١٧ مقعداً من ٥٦١٦٥٩ صوتاً، وقائمة التوافق العراقية على مقعد واحد من ٤١٣٥٣ صوتاً (جدول رقم ٦). فنرى هنا بأن ائتلاف دولة القانون والائتلاف الوطني رغم ضم بعض السنة العرب الى قائمتهم الا ان من منظور الاجماع السياسي كان بغداد ومحافظات الفرات الاوسط احتكاراً لهما للمنافسة في هذه المحافظات مما يعني جغرافياً انتماء تلك المحافظات الى المذاهب الدينية الشيعية وخاصة في ضوء قرب محافظاتهم عن الاماكن المقدسة وقناعة السكان باعتقادهم المذهبي. وكذلك الحال عند القائمة العراقية والكوردستانية، فحصل كل منهما في مناطق نفوذه المحددة (القائمة العراقية في المحافظات السنية العربية صلاح الدين، ديالى، نينوى،

الانبار) والقائمة الكوردستانية في المناطق الكوردية اربيل، سليمانية، دهوك، كركوك) على اكبر عدد من المقاعد المخصصة لتلك المحافظات .
 ففي البصرة حصل ائتلاف دولة القانون ١٤ مقعدا من أصل ٢٤ مخصصة لمحافظة البصرة من خلال ٤٣١٢١٧ صوتا، كما حصلت قائمة الائتلاف الوطني العراقي على ٧ مقاعد من ٢٣٠٧١٠ صوتا، والقائمة العراقية على ثلاثة مقاعد من ٧٥٣٨٧ صوتا. .
 وفي محافظة بابل فاز ائتلاف دولة القانون بـ ٨ مقاعد من ٢٣١٩٣٩ صوتا، والائتلاف الوطني بـ ٥ مقاعد من ١٨٠١٩٣ صوتا، والعراقية بـ ٣ مقاعد من خلال ١٠٤٧٤٦ صوتا. ويبلغ العدد الكلي لمقاعد بابل في البرلمان ١٦ مقعدا ..
 وفي كربلاء حصل ائتلاف دولة القانون أولا بحصوله على ٦ من مقاعد كربلاء العشرة من ١٧٩٥١٧ صوتا، وحصول الائتلاف الوطني العراقي على ثلاثة مقاعد من ٨١٧٩٤ صوتا، والقائمة العراقية على مقعد واحد من ٣٦٠٦١ صوتا..

اما في النجف فقد حصل ائتلاف دولة القانون على ٧ مقاعد من ١٩٧٣٧٧ صوتا، والائتلاف الوطني العراقي على ٥ مقاعد من ١٥٢٦٩٨ صوتا، ويبلغ عدد مقاعد النجف ١٢ مقعدا ..

وفي المثنى فاز ائتلاف دولة القانون بـ ٤ مقاعد من ٩٨٩٩٨ صوتا، والائتلاف الوطني العراقي بـ ٣ مقاعد من ٧١٦٩٩ صوتا، ويبلغ عدد مقاعد المثنى ٧ مقاعد .

كما فاز ائتلاف دولة القانون بـ ٥ مقاعد من أصل ١١ مقعدا مخصصا للمحافظة من ١٤٩٨٢٨ صوتا في محافظة واسط، والائتلاف الوطني العراقي بـ ٤ مقاعد من ١٢٩١٨٨ صوتا، والقائمة العراقية بمقعدين من ٥١٠٠٣ اصوات .

وفي ذي قار تفوق الائتلاف الوطني العراقي بفارق بسيط جدا عن ائتلاف دولة القانون، بعد حصوله على ٩ مقاعد من ٢٤٤٨١٦ صوتا، مقابل حصول ائتلاف دول القانون على ٨ مقاعد من ٢٣٥٤٤٦ صوتا، وحصول العراقية على مقعد واحد من ٤٣٧٠٦ صوتا. .
 اما في صلاح الدين فقد حصلت القائمة العراقية على ٨ مقاعد من ٢٣٣٥٩١ صوتا، فيما

حصلت قائمة التوافق على مقعدين من ٦٠٢٤١ صوتا، وانتلاف وحدة العراق على مقعدين من ٥٢٩٤٢ صوتا. ولصلاح الدين ١٢ مقعدا في البرلمان الجديد .

وفي الانبار فاز انتلاف العراقية ب ١١ مقعدا من ٢٩٤٤٢٠ صوتا، وحصول جبهة التوافق العراقية على مقعدين من ٥٦١٧١ صوتا، وانتلاف وحدة العراق على مقعد واحد من ٥٣٨٩٧ صوتا، ويبلغ عدد مقاعد الانبار ١٤ مقعدا .
اما في ديالى فقد حصلت القائمة العراقية على ٨ مقاعد من ٢٤٥٠٢٥ صوتا، والانتلاف الوطني على ٣ مقاعد من ٨٥٨٢١ صوتا، وانتلاف دولة القانون ثالثا بحصوله على مقعد واحد من ٦٣٩٦٩ صوتا، وقائمة التحالف الكردستاني على مقعد واحد بحصولها على ٤٧٧٤٩ صوتا، ولديالى ١٣ مقعدا ..

وفي كركوك تعادلت القائمة العراقية والتحالف الكردستاني بحصول كل منهما على 6 مقاعد، وحصلت العراقية على ٢١١٦٧٥ صوتا، فيما حصلت قائمة التحالف الكردستاني على ٢٠٦٥٤٢ صوتا، ويبلغ عدد مقاعد كركوك ١٢ مقعدا .
وفي نينوى العراقية حصلت على ٢٠ مقعدا من ٥٩٣٩٣٦ صوتا، والتحالف الكردستاني على ٨ مقاعد من ٢٣٩١٠٩ صوتا، وجبهة التوافق على مقعد واحد بحصولها على ٦٤٢٠٤ صوتا، وانتلاف وحدة العراق على مقعد واحد من ٥٣٨٩٧ صوتا، والانتلاف الوطني ٣٨٦٩٣ على مقعد واحد، ولنينوى ٣١ مقعدا .
كما في القادسية حاز الانتلاف الوطني على ٥ مقاعد من ١٣٣٨٢١ صوتا، فيما تحصل انتلاف دولة القانون على ٤ مقاعد من ١٣٣٠٦٧ صوتا، فيما تحصلت القائمة العراقية على مقعدين من ٥٥٠٣٠ صوتا. والقادسية خصص لها ١١ مقعدا في البرلمان الجديد .
اما في ميسان فقد حل الانتلاف الوطني العراقي أولا بحصوله على ٦ مقاعد من ١٣٥٣١٩ صوتا، ثم انتلاف دولة القانون بحصوله على ٤ مقاعد من ١٠٢٥٦٦ صوتا .

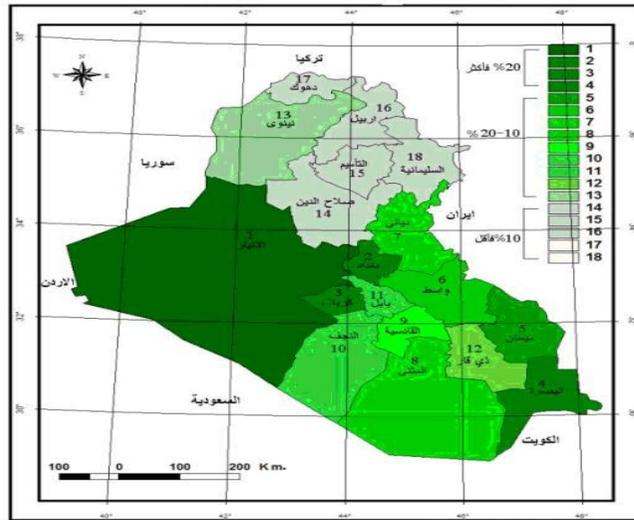
وفي أربيل حصل التحالف الكردستاني على ١٠ مقاعد وعلى المرتبة الأولى بحصوله على ٤٥٨٤٠٣ صوتا، وقائمة التغيير على مقعدين من ١٠٣٣٩٧ صوتا، والاتحاد الاسلامي

على مقعد واحد من ٥١٠٥٦ صوتا، والجماعة الإسلامية على مقعد واحد بعد حصولها ٦٢٧٠٦ صوتا، ويبلغ عدد مقاعد اربيل ١٤ مقعدا ..

وفي دهوك حل التحالف الكردستاني أولا بحصوله على ٩ مقاعد من ٣٣٢٩٥١ صوتا، فيما حصل الاتحاد الإسلامي الكردستاني على مقعد واحد من ٥٩٩٦٩ صوتا، ويبلغ عدد مقاعد دهوك ١٠ مقاعد .

وفي السليمانية حل التحالف الكردستاني أولا بحصوله على ٨ مقاعد من نحو ٣٥٠٢٨٣ صوتا، وقائمة التغيير على ٦ مقاعد بحصولها على ٢٩٨٦٢١ صوتا، والجماعة الإسلامية على مقعد واحد من ٧٩١٤٩ صوتا، وقائمة الاتحاد الإسلامي الكردستاني على مقعدين من ١٠٣١٨٨ صوتا.

خارطة رقم (٣) أقاليم الدعم للقائمة العراقية



المصدر: اعتمادا على جدول رقم (٦)

خارطة رقم (٤) أقاليم الدعم لقائمة التحالف

كما لم تشهد هذه الانتخابات مجال حرية اختيار المرشحين ، فلم يتيح التغيير الجزئي في النظام الانتخابي من القائمة النسبية المغلقة الى القائمة النسبية شبه المفتوحة فرصاً افضل لحرية الاختيار وان الحق الضرر بالقوائم الصغيرة ، فقد أجريت العملية الانتخابية بهدف الحفاظ على مكاسب القوى التي هيمنت على البرلمان بحيث أجبر الناخب على التصويت لمرشح واحد والتصويت لنفس القائمة والا اعتبر التصويت لاغياً في حالة التصويت فقط للمرشح.

ويجب الإشارة الى أنه من أصل ١٨ محافظة لم يتجاوز المرشحون القاسم الانتخابي الا في ١١ محافظة وهي (اربيل، السليمانية، دهوك، صلاح الدين، ديالى، واسط، العمارة، المثنى، القادسية، بابل، كربلاء) في حين تجاوز (٢٠) فقط من الفائزين القاسم الانتخابي في المحافظات كافة منه ٥ في بغداد و ٣ في كركوك و ٢ في السليمانية و ١ في اربيل و ١ في دهوك ١ في الانبار و ١ في النجف و ٣ في نينوى و ٣ في البصرة ، ولو قدر للقانون الانتخابي ان لا يعتمد على القاسم الانتخابي للقائمة لما تبقى الا (١٧) نائباً ، فبقى القانون الانتخابي وقاسمه الانتخابي حجر عثرة نحو التغيير ، إذ ضمن للأحزاب القوية نتيجة احتساب اصوات الكيانات التي لم تحقق القاسم الانتخابي.

ومن الملاحظ ايضاً ان هذه الانتخابات أظهرت أيضاً تراجعاً كبيراً بالنسبة لقوائم انتخابية مقارنة بانتخابات ٢٠٠٥ خاصة بالنسبة لقائمة الائتلاف الوطني العراقي وتراجعته الى المرتبة الثانية وحصوله على (٧٠) مقعداً فقط ، وبالمقابل ان تقدم التيار الصدري داخل هذا الائتلاف كان على حساب المجلس الاعلى ، فقد تقدم الصدريين بنسبة ٦٠% بحصولهم على (٤٠) مقعداً من اصل (٧١) مقعداً من مقاعد البرلمان وهذا التقدم يعود الى اسباب عديدة منها انه يعتبر تيار الفقراء وكذلك تبني التيار لخطاب المقاومة ومعارضة الفساد وعدم المشاركة في الحكومة.

وكذلك الحال بالنسبة لقائمة التوافق العراقية حيث حصلت على ٦ مقاعد بعد أن كانت تشغل نحو ٤٤ مقعداً في البرلمان المنتهية ولايته، وفي مقابل ذلك ظهرت قوى برلمانية جديدة مثل (ائتلاف وحدة العراق) بحصولها على ٤ مقاعد، وحركة (التغيير) الكردية التي

حصلت على ٨ مقاعد كان التحالف الكردستاني يشغلها في الانتخابات الماضية والذي تراجع هو الآخر من حيث عدد مقاعده بحصوله فقط على ٤٢ مقعداً من أصل ٥٥ في البرلمان المنتهية ولايته ..

كما وحظي الاتحاد الإسلامي الكردستاني على أربعة مقاعد من مقاعد اربيل ودهوك والسليمانية، فيما حظيت الجماعة الإسلامية على مقعدين عن محافظة اربيل وآخر عن السليمانية، وبذلك يبلغ عدد المقاعد الكردية الاجمالية ٥٦ مقعداً إضافة إلى مقعد تعويضي.

ويلاحظ في هذه الانتخابات أيضاً غياب واضح للحزب الشيعي العراقي الذي خسر مقعديه اللذين كان يشغلها في البرلمان المنتهية ولايته ، إضافة إلى غياب حزب الأمة العراقية الذي لم يحصل على عدد كاف من الاصوات لضمان مقعد له في بغداد. ومن هنا يمكن القول ان العراقيين في هذه الانتخابات لم يستطيعوا ان يحدثوا تغييراً في طبيعة تشكيلة البرلمان او الحكومة القادمة مما يعنى بقاء ثقافة تصنيع الدكتاتور والمستبد هي السائد في العقل العراقي كموروث راسخ، فواقع الحال يشير الى أبقاء الحال على ما هو عليه حيث تبقى المحاصصة وفق الديمقراطية التوافقية تدور عجلة العملية السياسية مما يعنى المزيد من التفرقة والعزل العرقي والطائفي ليصب في صالح اللاعبين الدوليين والاقلمين.

فهذه الانتخابات كانت بحق مشهداً لصراع بين رموز سياسية سابقة كانت متصارعة فيما بينها من السلطة ، ومن هنا فالواقع العراقي مرهون بادارة اللاعب الامريكى وطبيعة صراعه مع قوى اقليمية منفذة في العراق تراهن على مصير ومستقبل العراق من اجل مصالحها ، فرغبة إيران في احكام سيطرتها على العراق قبل اكتمال الانسحاب الامريكى في العراق والمقرر في ٢٠١١ شجعت إيران على زيادة استخدام القوى الناعمة المتمثلة بالدبلوماسية والتجارة والمساعدات والتبرعات الدينية وتقديم الدعم المادي للقوى التابعة لها من أجل احكام نفوذها وضمان وجود برلمان مؤيد لها في العراق.

الاستنتاجات:

- اظهرت الدراسة بان نوع النظام الانتخابي وتنظيم الانتخابات يلعب دوراً حاسماً في تقرير نتائج الانتخابات ، فكثيرة هي النظم الانتخابية والدولة حرية اختيار النظام الانتخابي الذي يتلائم مع احوالها واطوارها السياسية والاجتماعية.
- أفنقار العراق تاريخياً الى انتخابات ديمقراطية من خلال تلاحق الانظمة الاستبدادية وحتى عام ٢٠٠٣.
- اظهرت الدراسة بان الانتخابات البرلمانية في العراق ٢٠١٠ قد اتاحت من خلال النظام الانتخابي النسبي شبه المفتوح (هجيناً) فرصاً لحرية اختيار المرشحين .ولكن لصالح القوائم الكبيرة .

- كان للعوامل الجغرافية (الطبيعية والبشرية) الدور المؤثر على السلوك التصويتي للناخب العراقي، ولكن يتباين هذه العوامل مكانياً من منطقة لآخر تبعاً للخصائص الجغرافية.
- لقد رسمت نتائج الانتخابات خارطة أثنىة للشعب العراقي أكثر مما هي خارطة انتخابية بحيث تطابق النتائج من القوائم الفائزة مع التركيب القومي والديني له .
- من خلا الدراسة نستنتج بان حظ العناصر النسائية العراقية كانت اكبر في المنافسة داخل القوائم الانتخابية مستفدات من توزيع المقاعد النسائية(الكوتا) رغم حصولهن على القاسم الانتخابي لل لازم في بعض المحافظات.
- بلغت نسبة المشاركة العامة في هذه الانتخابات ٦٢,٤ على مستوى البلاد ككل ، ومن الملاحظ ان هذه النسبة اقل بحوالى ١٤% من نسبة المشاركة العامة في الانتخابات البرلمانية لعام ٢٠٠٥ والتي بلغت انذاك ٧٦%.
- عند تحليل النتائج على مستوى المحافظات نرى بأن التطابق المكاني بين مناطق تركيز اصحاب بعض الديانات او المذاهب ذات علاقة قوية مع كتلته الانتخابية
- رغم الاقلية(نسبة الاصوات القليلة) قد حظت المكونات المذهبية (الشبك، الازيديين، المسيحيين، الصابئة) بمقاعد ثابتة على مستوى العراق نتجة لقانون الانتخاب المقرر مما اتاح للانتخابات حرية التنوع الديني.
- خلال قراءة وتحليل النتائج النهائية لتلك الانتخابات لايمكن رصد التغيرات الحاصلة في الوضع البرلماني للقوى المشاركة فلم يحدث هذه الانتخابات تغيراً وتطوراً في الخريطة السياسية حيث ان النتائج بصورة عامة متقاربة مع ما حصل في انتخابات عام ٢٠٠٥ بحيث بقت الكيانت القومية والمذهبية مسيطرة على مجلس النواب العراقي وبالمقابل ان هذه الانتخابات قد اسقطت بعض التيارات والتكتلات والشخوص التي حسبت نفسها يوماً ما انها ذات رمزية سياسية او ثقل سياسي.

الهوامش

(١) عبد الفتاح ماضي وآخرون، الانتخابات الديمقراطية وواقع الانتخابات في الاقطار

العربي، ط١، مركز دراسات الوحدة العربية، لبنان، ٢٠٠٩، ص ٢٩-٣٠.

- (٢) بطرس البستاني، قاموس المحيط، مطابع مؤسسة جواد للطباعة ، لبنان، ١٩٧٧، ص ٨٨٣.
- (٣) ثروت بدوي ، النظم السياسية ، الكتاب الاول، ط ١، دار النهضة العربية، القاهرة، ١٩٦١، ص ٣٣٤.
- (4)– Denni, Bernard–Participation Politique et Democratie – These Grenoble, 1986, p 186.
- (٥) سيف الدين كاطع ، الانتخابات الديمقراطية ، الاهمية والابعاد في تحديد شكل الحكم، دراسات في المجتمع المدني، الاكثوب، ٢٠٠٩، ص ٣.
- (٦) عبود سعيد و علي مقلد و عصام نعمة ، النظم الانتخابية دراسة حول العلاقة بين النظام السياسي والنظام الانتخابي، منشورات الحلبي الحقوقية ، بيروت، ٢٠٠٥، ص ٢٨
- (٧) داود الباز، حق المشاركة في الحياة السياسية، رسالة دكتوراه (غير منشورة)، جامعة الاسكندرية /كلية العلوم السياسية ، ١٩٩٢، ص ٣٤٦.
- (٨) رعد صالح حسين، دراسة في مفهوم الانتخابات، عن الموقع الالكتروني www.kululiraq.com
- (٩) سعاد الشراوي و عبدالله ناصف ، النظم الانتخابي في العالم وفي مصر، دار النهضة العربية، ط ٢، القاهرة، ١٩٩٤، ص ٣٢٦
- (١٠) مصطفى محمود عفيفي ، نظامنا الانتخابي في الميزان، دار النهضة العربية ، القاهرة ، ١٩٩٨، ص ١١٥
- (١١) جاسم محمد كريم و جاسم محمد العلي، تحديد الدوائر الانتخابية لدولة الكويت باستخدام نظم المعلومات الجغرافية، سلسلة رسائل جامعية، رسالة رقم ٢٢٤ ، الكويت، ١٩٩٩، ص ٣-٧.
- (١٢) تيلور ، بيتر و فلنت ، كولن، جغرافية سياسية لعالمنا المعاصر ترجمة عبد السلام رضوان ود. اسحق عبود ، سلسلة عالم المعرفة ، سلسلة رقم ٢٨٣، مطابع السياسة، الكويت، ٢٠٠٢، ص ٨٠.
- (١٣) جاسم محمد كريم، جغرافية الانتخابات وتطورها ومنهجيتها، مجلة العلوم الاجتماعية، جامعة الكويت، العدد ٢٣، المجلد ١٦، ١٩٩٨، ص ٦٤.

- (١٤) جاسم محمد كريم و جاسم محمد العلي، تحديد الدوائر الانتخابية لدولة الكويت باستخدام نظم المعلومات الجغرافية، مصدر سابق، ص٣.
- (١٥) محمد مظفر الادهمي، المجلس التأسيسي العراقي، رسالة ماجستير (غير منشورة) مقدمة الى جامعة بغداد ، كلية الآداب. ١٩٩٧، ص٢٨.
- (١٦) الصدر نفسه،، ص١٨٤.
- (١٧) غسان سلامة، المجتمع والدولة في المشرق العربي، ، ط ١، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ١٩٨٧ ص٣٨..
- (١٨) اسماعيل علوان التميمي، حقوق الانسان في الدساتير العربية، الحوار المتمدن، العدد ٢٥٨٨ في ١٧/٣/٢٠٠٩، عن الموقع www.ahewar.org.
- (١٩) -سحر كامل خليل ، المؤسسات البرلمانية العراقية بين العهدين الملكي والجمهوري، رسالة ماجستير (غير منشورة) مقدمة الى كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد، ٢٠٠٤، ص٨٩.
- (٢٠) بشير حمود كاظم الغزالي، القانون الاساسي العراقي ومجلس النواب، المفصل في تاريخ العراق المعاصر، بغداد، ٢٠٠٢، ص١٩.
- (٢١) صلح جواد العاني وعلي غالب العاني، الأنظمة السياسية، وزارة التعليم العالي والبحث العلمي ، جامعة بغداد ، ١٩٩٠، ص٤٩-٥٢.
- (٢٢) سحر كامل خليل، مصدر سابق، ص١٦٨.
- (٢٣) -عبد الجليل عبد الفتاح الصوفي، جغرافية الانتخابات في اليمن دراسة في الجغرافية السياسية ، أطروحة دكتوراه غير منشورة ، كلية الآداب ، جامعة بغداد ، ٢٠٠٢ ، ص٣٣.
- (٢٤) صلاح حميد الجنابي و سعدي علي الغالب ، جغرافية العراق الإقليمية ، جامعة الموصل ، ١٩٩٢ ، ص٧٥.
- (٢٥) عبد الجليل عبد الفتاح الصوفي، جغرافية الانتخابات في اليمن، مصدر سابق، ص٤٩.
- (٢٦) دستور جمهورية العراق ، المادة ٤٧ ، الفقرة أولاً.
- (٢٧) عباس فاضل السعدي ، جغرافية السكان ، وزارة التعليم العالي والبحث العلمي ، بغداد ، ٢٠٠٢، ١٠٥.

(٢٨) اعتمادا على تقديرات موقع الاستخبارات الامريكية fact book لعام (٢٠٠٩) عن الموقع www.fsctbook.net

لعدم وجود احصاءات رسمية في هذا الصدد.

(٢٩) شاكر ظاهر فرحان الزيدي، جغرافية الانتخابات البرلمانية في العراق لعام ٢٠٠٥، رسالة ماجستير (غير منشورة) مقدمة الى كلية الاداب، جامعة بغداد، ٢٠٠٧، ص ٦٦.

(٣٠) الجمهورية العراقية، المفوضية العليا المستقلة للانتخابات ، قسم الاستشارات والشكاوي ، نشرة معلومات عن الموقع الالكتروني www.ihc.iq.Arabic/factsteets2

Geography Elections Parliamentary in Iraq TO 2010

Astudy in Political Geography

Name: Safeen-Jalal-Fathowla Mahmoued.

Instructor

Koya University

College of social sciences

Department of Geography

Abstract

Electoral geography considers a branch of the political geography in terms of study and analysis of the election, which represents one of the means through which to illustrate the spatial differences, causes interpretation and spatial results of the political process

And the fact that the electoral process is the main form of political participation and that enables community members in choosing their representative and their rulers and thus contribute to the political decision-making indirectly, and since the parliamentary elections in Iraq is most important in terms of the competitive nature between parties and political forces and more attractive to the attention of voters, this study came to clarify the dimensions of the evolution of the electoral process in Iraq, And through in-depth detail of that process, especially the 2010 elections, from electoral systems to the distribution of electoral constituencies to vote rate and to analysis of the lists of winners and its

influence by the Iraqi reality based on the findings and analysis on the numbers and the official statistics issued by the Independent Higher Commission for Elections in Iraq.